التنمية البشرية بين المنهج الوضعي والمنهج الإسلامي

دراسة مقارنة بين منظور أمرتيا سن وابن خلدون

Human development between the positive approach and the Islamic approach

A comparative study between the perspective of Amartya Sen and Ibn Khaldun

عمار عماري[1]، نجوى بن عويدة [2]

[2.1] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف 01 (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 23-11-2018؛ تاريخ المراجعة : 11-02-2021؛ تاريخ القبول : 31-03-2021

ملخص :

يهدف هذا المقال إلى عقد مقارنة في مفهوم التنمية البشرية بين منهج البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ممثلا بأفكار أمرتيا سن، والمنهج الإسلامي ممثلا بأفكار ابن خلدون؛ من خلال تحديد نقاط الالتقاء والاختلاف بين المنهجين، مع التركيز حول ما يمكن أن يضيفه المنهج الإسلامي في التنمية البشرية من أجل المساهمة في تطوير هذا المفهوم وتحسينه.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: أن كلا المنهجين الوضعي والإسلامي في التنمية البشرية لا يتعارضان بالشكل الذي ينفي أحدهما الآخر؛ ويتفق كلاهما على اعتبار الإنسان غاية التنمية البشرية ووسيلتها في نفس الوقت، غير أن المنهج الإسلامي في التنمية البشرية يقوم على دعامتين مادية وروحية وهو أمر غير وارد في المنهج الوضعي للتنمية البشرية.

الكلمات المفتاح : تنمية بشرية ؛ منهج البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ؛ أمرتيا سن ؛ منهج إسلامي ؛ ابن خلدون.

Abstract :

This article aims to make a comparison in the concept of human development between the approach of the United Nations Development Program, represented by the ideas of Umriya Sen, and the Islamic approach represented by the ideas of Ibn Khaldun; by identifying points of convergence and difference between the two approaches, with a focus on what the Islamic approach can add to human development In order to contribute to the development and improvement of this concept.

The study reached a set of results, the most important of which are that both the positive and Islamic approaches to human development do not contradict or deny one another; and they agree that the human being is the goal of human development and its means at the same time, but the Islamic approach to human development is based on material and spiritual principles This is something that is not found in the positive approach to human development.

Keywords : Human Development ; United Nation Development Programme's ; Amartya Sen ; Islamic Approach ; Ibn Khaldun.

I- تمهيد :

إن فهم متطلبات الناس، توسيع خياراتهم، تلبية احتياجاتهم، خفض فروقات الحرية بينهم والإقرار بقدرتهم على تحسين معيشتهم وضرورة بذلهم مجهودا لتحقيق ذلك هو من صلب أولويات التنمية البشرية، التي عرفها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) على أنها " تنمية الناس بالناس ولأجل الناس". فالتنمية بالناس تعني الاستثمار في القدرات البشرية، سواء في الصحة أو التعليم أو المهارات؛ والتنمية لأجل الناس تعني ضمان أن النمو الاقتصادي المتولد يتم توزيعه على نطاق واسع وعادل قدر المستطاع. إن غاية التنمية البشرية هم الناس كما أنهم وسيلتها في نفس الوقت من خلال إعطاء الجميع فرصة المشاركة في تحقيقها. ولقد لقي منهج التنمية البشرية الذي طرحه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة منذ عام 1990– والمستند إلى أفكار أمرتيا سن* (Amartya Sen) - قبولا واسعا لدى مختلف الدول والهيئات والمنظمات الدولية، بالرغم من ذلك يعاني هذا المنهج من صعوبات في تطبيقاته وقصورا في بعض من جوانبه، ومن بين مظاهر هذا القصور أنه لا يأخذ بعين الاعتبار جانبا مهما ومهيمنا من جوانب الحياة البشرية، ألا وهو العقيدة، ومع ما تمتلكه المعتقدات الدينية من قوة وأثر في سلوك البشر واختياراتهم، فإن عدم إقحامها في بناء منهج التنمية البشرية قد شكل عقبة في فهم الطبيعة البشرية وحقيقة احتياجاتها.

لقد قامت حكومات البلدان الإسلامية بتبني منهج البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في التنمية البشرية، وبالرغم من غنى العقيدة الإسلامية بعدة نصوص وقواعد وتوجيهات في مجال التنمية البشرية، فإن المنهج المسيطر لا يأخذ بعين الاعتبار الرؤية الإسلامية، حيث لو تم الأخذ بعين الاعتبار لمحتوى هذه الأخيرة لساهمت من دون شك في تقويم هذا المنهج والتقليل من عيوبه وتفادي نقائصه. ولعل أفضل ما يمثل المنظور الإسلامي في التنمية البشرية هي أفكار العالم المسلم عبد الرحمان ابن خلدون** (1406 -1332)، فبالرغم من أنه لم يرد مصطلح التنمية البشرية في كتاباته إلا أنه تطرق للكثير من معانيه ومقوماته وآثاره، مستقيا أفكاره في ذلك من القرآن والسنة.

تهدف هذه الدراسة من خلال عقد مقارنة في التنمية البشرية بين المنهج الإسلامي ممثلا بأفكار ابن خلدون، وبين المنهج الوضعي السائد للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ممثلا بأفكار أمرتيا سن؛ إلى تحديد نقاط الالتقاء والاختلاف بين المنظورين ومجال التكامل بينهما، ومن ثم الإجابة على الإشكالية التالية:

هل يوجد تعارض بين المنهج الوضعي والمنهج الإسلامي في التنمية البشرية بالشكل الذي ينفي أحدهما الآخر ؟

للإجابة على هذه الإشكالية، فإنه سيتم التطرق إلى النقاط التالية:

1. منهج البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في التنمية البشرية؛

2. منظور أمرتيا سن في التنمية البشرية؛

3. الإسلام والتنمية البشرية؛

4. منظور ابن خلدون في التنمية البشرية.

5. نقاط التلاقي والاختلاف بين المنهجين الوضعي والإسلامي في التنمية البشرية

لمعالجة هذه الإشكالية سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي لعرض وتحليل فلسفة كل من المنهج الوضعي والإسلامي في التنمية البشرية وكذا أفكار كل من أمرتيا سن وابن خلدون، كما سيتم توظيف المنهج المقارن للوقوف على نقاط الالتقاء والاختلاف بين المنظورين.

II - منهج البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في التنمية البشرية:

قدم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إلى دول العالم ومنظماته منهجا جديدا في التنمية منذ عام 1990 والمسمى بمنهج التنمية البشرية ومنذ ذلك الحين ما فتئ يمضي في تطويره وتحسينه، سواء من حيث التطرق لمجالاته المتشعبة أو من حيث وسائل القياس والتقييم، كما ويسعى من خلال هذا المنهج إلى إعطاء أهمية لفعالية البشر في التنمية ومساهمتهم

فيها وعدم الوقوف فقط على مدى انتفاعهم منها، فمنهج التنمية البشرية لم يأتي بمجرد أفكار جديدة في التقييم، وإنما طرح فلسفة تنموية متميزة.

II. 1 - فلسفة المنهج الوضعي في التنمية البشرية:

تقوم فلسفة المنهج الوضعي في التنمية البشرية على جانبين أساسيين، الجانب الأول هو الجانب التقييمي والذي يهتم بتقييم التحسينات في حياة الإنسان كهدف للتنمية واستخدام منجزات الناس كمؤشر عن التقدم، أما الجانب الثاني فهو جانب الفعالية، ويتعلق بما يفعله الناس لتحقيق هذه التحسينات.

II. 1 – 1 – الجانب التقييمي (Evaluative Aspect):

يتميز المنهج الوضعي في التنمية البشرية بتركيزه في تقييم التنمية على مدى توسيعها لقدرات الناس، واعتبار النمو الاقتصادي وسيلة وليس غاية في حد ذاته، بالإضافة إلى الاهتمام برفاه جميع الناس بشكل منصف، وهو ما يتطلب مراقبة ليس فقط من خلال مؤشرات المعدلات الوطنية ولكن أيضا عن طريق قياس مدى وجود الحرمان وسوء التوزيع في المجتمعات. ولذلك تم إنشاء أدوات قياس لتقييم الإنجازات البشرية والتقدم في رفاه الإنسان وليس فقط التقدم الاقتصادي. ففي عام 1990 قام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بإصدار دليل التنمية البشرية (Human development index)، وهو عبارة عن دليل مركب يقيس متوسط الإنجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي الحياة المديدة والصحية، المعرفة والمستوى المعيشي اللائق، كما قام فيما بعد باستنباط أدلة مكملة ومعدلة لهذا الدليل، كدليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة (Inequality-adjusted human development)، دليل التنمية حسب الجنس (Gender development index)، دليل الفوارق بين الجنسين (Gender inequality index) ودليل الفقر المتعدد الأبعاد (Multidimensional povrety index) بالإضافة إلى عدة مؤشرات متعلقة بالصحة التعليم، تخصيص الموارد، الكفاءات الاجتماعية، الأمن، البيئة، الشعور بالرفاه وغيرها من المؤشرات.

يعتبر مفهوم التنمية البشرية حسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة مفهوما على قدر كبير من التعقيد والاتساع وهو ما يجعل من عملية القياس صعبة، فهو يتعلق بقدرة الناس على العيش بحرية وكرامة وممارسة خياراتهم لعيش حياة كاملة وإبداعية، ولذلك فإن أولويات التنمية هي حول إزالة القيود التي تحد من الخيارات كالأمية، اعتلال الصحة ونقص الموارد. غير أنه كثيرا ما يساء فهم هذا المنهج في التنمية البشرية بكونه محدودا بعدد ضئيل من القدرات (التعليم، الصحة، مستوى المعيشة) المدرجة في دليل التنمية البشرية، وبالنظر لكون نطاق القدرات البشرية لا نهائي والقيمة التي يوليها كل فرد لكل قدرة قد تختلف من شخص إلى آخر . كما أن الأهمية النسبية للقدرات يمكن أن تختلف من سياق اجتماعي لآخر، فقد حرص البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على أن تركز عملية القياس على القدرات التي تلقى تقديرا لدى أغلب الناس وتكون في نفس الوقت قدرات أساسية بحيث أن تقويضها قد يعوق باقي القدرات.[1]

II. 1 – 2 – جانب الفعالية (Agency Aspect):

يقر المنهج الوضعي في التنمية البشرية بأن الناس هم الثروة الحقيقية للأمم، وهذا يعني أن الناس ليسو مجرد مستفيدين من التنمية بل هم عنصر فاعل في التغيير. وقد ساهم هذا المنهج في التنمية البشرية مع مناهج أخرى في ترسيخ فكرة أن الاستثمار في التعليم وصحة البشر هو وسيلة قوية لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، كما يذهب المنهج الوضعي في التنمية البشرية إلى أبعد من ذلك باهتمامه بفعالية الأفراد في تغيير السياسات والتغيير السياسي بالإضافة إلى اهتمامه بحقوق الإنسان.[2]

II. 2 - مبادئ التنمية البشرية في المنهج الوضعي:

تساعد مبادئ المنهج الوضعي في التنمية البشرية على توجيه عمليات تقييم التنمية، وفي هذا الإطار قدمت أربعة مبادئ من قبل محبوب الحق *** (1934 -1998) وهي الإنصاف، الكفاءة، المشاركة والاستدامة:[3]

II. 2 – 1 – الإنصاف (Equity):

مبدأ الإنصاف يشير إلى مفهوم العدالة، النزاهة والشفافية، كما يتضمن فكرة العدالة التوزيعية لجميع البشر خاصة من حيث الوصول إلى الفرص والنتائج، كما ويتصل بمفهوم المساواة التي تعني المساواة في المعاملة بين جميع الناس ولكنه يختلف عنه. فمبدأ الإنصاف يقر بأنه لا بد من معاملة تفضيلية لأولئك الذين يعانون من فرص غير متكافئة ، مثل الفقراء، النساء، الأقليات العرقية والفئات الأخرى المحرومة من السكان، فهؤلاء بسبب مختلف العقبات التي يواجهونها قد يحتاجون إلى تدابير خاصة لتمكينهم من الحصول على نفس المستوى من الفرص.

II. 2 – 2 – الكفاءة (Efficiency):

حسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، لا ينبغي الاهتمام بالعدالة التوزيعية على حساب الكفاءة في النظام، فالكفاءة تقليديا تعرف بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، أما من منظور التنمية البشرية فتعرف كأسلوب أقل تكلفة للوصول إلى الأهداف من خلال التدخلات المختلفة لتعظيم الفرص للأفراد والمجتمعات عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية، المادية والمؤسسية. ومن الضروري إثبات أن التدخل المختار هو الذي يوفر أفضل النتائج في توسيع الخيارات والتمكين والاستغلال الأمثل للفرص من قبل الأفراد، وعند تطبيق هذا المبدأ لابد من تصور الكفاءة في سياق ديناميكي فما هو كفاءة في لحظة زمنية معينة قد لا يكون كذلك على المدى الطويل.

II. 2 – 3 – المشاركة والتمكين (Participation & Empowerment):

يعرف التمكين بأنه تعزيز قدرة الإنسان على إحداث التغيير، ويشدد على قدرة الأفراد والمجموعات على المشاركة في العمليات السياسية والتأثير فيها والاستفادة منها في الأسر والمجتمعات والبلدان، كما يرتبط التمكين الذي يعتبر قيمة جوهرية بالعديد من نتائج التنمية[4].

II. 2 – 4 – الاستدامة (Sustainability):

ويقصد بها الاستدامة في جميع المجالات الاجتماعية، السياسية، المالية، والاستدامة البيئية، هذه الأخيرة التي تعني تحقيق نتائج تنموية دون تعريض قاعدة الموارد الطبيعية والتنوع الحيوي في المنطقة للخطر، ودون أن يؤثر ذلك على إمكانيات الأجيال اللاحقة. وتشير الاستدامة المالية إلى الطريقة التي يتم بها تمويل التنمية خاصة وأنه لا ينبغي للتنمية أن تؤدي بالبلدان إلى شراك الديون، أما الاستدامة الاجتماعية فتتعلق بطريقة ضمان مشاركة وانخراط الفئات الاجتماعية وغيرها من المؤسسات في عملية التنمية والتحكم في العناصر التخريبية والهدامة، بالإضافة إلى ضمان الحرية الثقافية واحترام التنوع الثقافي.

III- منظور أمرتيا سن في التنمية البشرية :

اعتمد البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بشكل كبير في بناء نهج التنمية البشرية على أعمال أمرتيا سن الرائدة في اقتصاد الرفاه، الخيار الاجتماعي، الفقر، المجاعة والتنمية الاقتصادية، وخاصة مقاربته حول القدرة التي أدت إلى ثورة في مجال الاقتصاد والعلوم الاجتماعية بشكل عام[5].

III. 1 – مقاربة القدرة لأمرتيا سن:

بدأ انشغال أمرتيا سن بمقاربة القدرة أثناء سعيه لإيجاد منظور للمنافع الفردية، أفضل مما قدمه جون راولز**** (John Rawls 1921- 2002) من خلال أعماله حول العدالة والإنصاف، ورغم أنهما يتفقان حول قصور نموذج المنفعة في تقييم الرفاه الإنساني وأن نظرية العدالة هي البديل المناسب لنموذج المنفعة، غير أنه يرى في بعض البنود الرئيسة لنظرية راولز خللا، مما دفعه للتساؤل عن مدى كفاية قياس المساواة في مجال المنفعة الحدية أو الكلية أو السلع الأولية، وقدم لأول مرة تصوره الخاص حول القدرات.

III. 1 – 1 – المفاهيم الأساسية في مقاربة القدرة:

استخدم أمرتيا سن في مقاربته حول القدرة، مفاهيم جديدة لم تكن واردة على الأقل في الأدبيات السابقة للتنمية، حيث يعتمد فهم مقاربة القدرة على الإلمام بهذه المفاهيم ، وفيما يلي شرح لمحتوى ومكونات هذه المفاهيم:

- العمليات (Functionings):

هي الأفعال (Doings) و الأحوال (Beings) التي تمثل رفاه الناس، ويقدرها أفراد المجتمع ويتمنون القيام بها أو الوصول إليها. هذه الأفعال يمكن أن تكون بسيطة مثل إعداد وجبة، التسوق، الانتقال من مكان لآخر، وقد تكون مركبة مثل المشاركة في العمل السياسي أو المساهمة في أنشطة المجتمع المدني؛ وكذلك الأمر بالنسبة للأحوال التي يمكن أن تكون بسيطة كالتغذية الجيدة، السكن في منزل صحي مريح، التمتع بتعليم جيد تلقي رعاية طبية جيدة، أو معقدة مثل تحقيق الذات.[6] يلاحظ أن أمرتيا سن يركز بشكل مباشر على نوعية الحياة التي يستطيع الأفراد تحقيقها بالفعل، فمثلا لو أعتبرنا أن امتلاك شيء ذي قيمة هو من مظاهر جودة الحياة، فإن امتلاك شخص لهذا الشيء دون قدرته على استخدامه والانتفاع به لن يجعله يشعر بالرفاه. ولذلك فإن سان في تحليله للرفاه يركز على قدرات الأشخاص وما يستطيعون فعله حقا، وبالتالي فهو يميز بين امتلاك الشيء والقدرة على استخدامه.

- الفعالية (Agency):

عادة ما تستخدم كلمة عنصر فاعل "Agent" في الأدبيات الاقتصادية وفي نظرية الألعاب للدلالة على شخص يعمل لحساب شخص آخر، ويجري تقييم انجازاته في ضوء أهداف مستخدِمه؛ إلا أنه في مقاربة القدرة لا تستخدم كلمة وكيل بنفس المعنى، ولكن بالمعنى الأقدم والأشمل للدلالة على شخص يعمل ويحدث تغييرا ويمكن الحكم على انجازاته في ضوء قيمه وأهدافه هو نفسه. فمقاربة القدرة تهتم بدور فعالية الفرد باعتباره عضوا من العامة ومشاركا في الأفعال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[7]، ويشير مصطلح الفعالية إلى قدرة الشخص على متابعة وتحقيق الأهداف التي يقدرها ويجد سببا لتقديرها.

- القدرات (Capabilities):

هي المجموعات البديلة المؤلفة من العمليات التي يراها المرء ذات قيمة ليؤديها أو ليحياها.[8] وامتلاك الشخص للقدرة معناه أن لديه العديد من البدائل التي يمكن أن يختار من بينها، فالقدرة هي عملية لكنها ليست بالضرورة الإمكانية الوحيدة، فهي تتضمن كذلك الإمكانيات غير المختارة لتحقيق هذه العملية، فالقدرة هي تعبير عن حرية الفرد في الاختيار بين الظروف المعيشية المختلفة.[9] ويعتبر طرح أمرتيا سان لمفهوم القدرة كعنصر أساسي في تحليل الرفاه مساهمة ينفرد بها عن باقي مفكري الرفاه والذين اقتصر تركيز معظمهم على الرفاه المادي فقط مثل الناتج الإجمالي للفرد.

III. 1 – 2 – مضمون مقاربة القدرة:

قامت مقاربة القدرة على النقد البناء لأهم تيارين في الفكر الاقتصادي التنموي، وهما تيار الموارد الأساسية المستند إلى أعمال رونالد دوركين***** (Ronald Dworkin 1931- 2013) وجون راولز، وتيار المنفعة القائم على أعمال جيرمي بنتام****** (Jeremy Bentham 1748- 1832). فمقاربة القدرة تدعو إلى فكرة أنه لا يكفي توفير الموارد الأساسية للأشخاص حتى يتمكنوا من التطوير وتحقيق الرفاه، في حين أن أصحاب تيار الموارد الأساسية يضعون الموارد كقاعدة للمقارنة بين الأشخاص بدلا من الاهتمام بخصائص حياة الناس والحريات الأساسية؛ كما تفترض مقاربة القدرة أن تقييم منفعة الأفراد بالتركيز على النتائج لا يسمح بوضع حد للامساواة بين الأفراد، وأن الأفراد لا يسعون دائما إلى التصرف وفقا لتفضيلاتهم من أجل تعظيم المنفعة، بينما يركز تيار المنفعة على نتائج الأعمال بدلا من التركيز على عدم الرضا وعلى قدرة الأفراد على تحويل الموارد إلى انجازات.[10] فعلى سبيل المثال قد لاحظ أمرتيا سان أن المخازن تفيض بالحبوب في بعض الدول التي تعاني المجاعات بينما يموت سكانها بسبب الجوع، وهذا أكبر دليل على أن توفر الإمكانات

والمقومات المادية لوحده غير كاف لتحسين حياة الأشخاص، بل من الضروري أن يتوفر إلى جانب ذلك الإمكانات الغير المادية التي تساعد على الاستفادة من الإمكانات المادية، فلو توفرت العدالة والشفافية والصلاح السياسي في المثال السابق لما كانت هناك مجاعات في بلدان تفيض مخازنها حبوبا.

إن مقاربة القدرة تقترح للحكم على نوعية الحياة الانطلاق مما يقدر الأفراد على تحقيقه فعلا، وتوسيع مجال الحكم ليشمل بالإضافة إلى الصحة الجيدة، توفر الغذاء وضمان التعليم، ما هو أكثر تعقيدا كالمشاركة في الحياة المدنية والسياسية وتحقيق الذات[11]، ففي حين يشمل تحليل أمرتيا سان بعض المتغيرات كالحريات السياسية والاجتماعية، والتي يبدو للوهلة الأولى أن لا علاقة لها بالتنمية وتحسين مستويات المعيشة، يبرر أمرتيا سان ذلك بكون هذه الحريات تتداخل وتتكامل مع الحريات الاقتصادية لتحقق في نهاية المطاف التنمية البشرية.

يمكن تصنيف مقاربة القدرة ضمن نظريات الفرص لأنها لا تعتمد على الموارد ولا على النتائج للحكم على نوعية الحياة، ولكن بالاعتماد على الفرص الحقيقية التي تتوافر للأفراد ليختاروا نوع الحياة التي يعيشونها، وبهذا فإن هذه المقاربة تفترض الذهاب إلى أبعد من مجرد تخفيض الفروقات في الموارد أو النتائج، وتدعو إلى خفض فروقات الحرية بين الأفراد.[12]وعلى سبيل المثال فمن أجل تكافؤ فرص التعليم بين سكان المدينة وسكان الأرياف فسيكون من الضروري توفير النقل لطلاب الأرياف الذين يعيق بعد المسافة حريتهم في التعلم، وذلك حتى تتساوى فرص تعليمهم مع فرص طلاب المدينة.

تعتبر الحرية مسألة محورية في مقاربة القدرة، وللحرية حسب أمرتيا سن جانبان، الأول هو ما يعرف بجانب الفرصة"opportunity aspect" ويتعلق أساسا بقدرة الأشخاص على فعل أو بلوغ ما يُقدرونه بغض النظر عن العملية التي يتحقق بها ذلك؛[13] أي القدرة المجردة للأفراد بعيدا عن القيود والظروف المحيطة بهم.

أما الجانب الثاني للحرية فهو جانب العملية "process aspect" ويشير إلى حرية مشاركة الشخص في العملية نفسها، أي أنه ليس مجبرا أو مضطرا لفعل ذلك.[14]فهو يختار فعله بملء إرادته بعيدا عن أي ضغوط مادية أو معنوية، بل بدافع داخلي ورغبة في ذلك.

فالحرية بجانبيها (الفرصة،العملية) هي أساس تقييم الإنجازات من جهة، والمحدد الرئيسي للمبادرة الفردية والفعالية الاجتماعية من جهة أخرى. فما يرغب الفرد في تحقيقه من أفعال وأحوال من أجل بلوغ رفاهه إنما يتم باستخدام موارد مختلفة على شكل سلع، خدمات، أصول وحقوق وتحويلها إلى عدة عمليات معتمدا على مميزاته الخاصة وآخذا بالحسبان فرص وقيود بيئته الاجتماعية.[15] وهذا يعني أن تقييم رفاه الفرد أو المجتمع يشمل أيضا تقييم مدى مساهمة الأفراد أو المجتمعات في تحقيقه ومدى فعاليتهم، إلى جانب ما ينعكس على حياتهم من تحسينات وتقدم في مختلف جوانبها الاقتصادية، المدنية، الثقافية وغيرها.

يرى صاحب مقاربة القدرة أن تحقيق رفاه الناس يعتمد على شرطين أساسين، الأول هو ضمان وصولهم إلى الموارد والسلع والخدمات الضرورية للعمل، وقد استطاع تطوير هذا الجانب من إمكانيات الوصول من خلال تحليله للمجاعات، حيث بين كيف أن غياب مثل هذه الإمكانية للوصول يجعل من الناس غير قادرين على امتلاك الغذاء وبالتالي فإن المجاعات تزيد في حين أن المخازن تفيض. أما الشرط الثاني فهو استخدام الناس لهذه الموارد لإنجاز عدد من العمليات، والعمليات المحققة تعبر عن ما يمكن للفرد فعله حقيقة، ومن خلال الجمع بين عدة عمليات يصبح قادرا على تحقيق أشياء وبلوغ حالات يفضلها، أي تحقيق الرفاه.[16] فهذا الأخير ما هو إلا عبارة عن توليفات من الفرص والعمليات التي يجب أن تجتمع بشكل شرطي، وإلا فإن تحقق إحداهما دون الأخرى لن يكون له جدوى في بلوغ الرفاه وسيكون الأمر كتكريس لتنمية عرجاء لا تحقق ما هو مأمول منها.

III. 2 – مساهمة أمرتيا سن في بناء منهج التنمية البشرية:

تعود فكرة نشر تقارير حول التنمية البشرية إلى الاقتصادي الباكستاني محبوب الحق، حيث اقترح فكرته على البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وكان الهدف من ذلك هو الانتقال من منظور التنمية القائم على الوسائل وتقدير إجمالي الناتج الوطني إلى التركيز بالقدر الذي تتيحه البيانات الدولية المتوفرة على جوانب الحياة البشرية نفسها،[17] وذلك من أجل توفير مشهد إحصائي عالمي يمكن من المقارنة بين الدول ويجعلها أمرا سهلا، يكون الهدف منها أن تعرف كل دولة موقعها على سلم التنمية البشرية مما يساعدها على رسم خططها المستقبلية وتجلي توجهاتها الواجبة من أجل تحسين التنمية البشرية لمجتمعاتها.

ورأى أيضا ضرورة ألا تكون مجرد تقارير حالة لرصد التنمية بل أن تتعدى ذلك إلى تحديد نهج شامل للتنمية بما فيه أولويات السياسات، أدوات التحليل والقياس ووضع إطار مفاهيمي متماسك[18]، مما يوحد الرؤى والأهداف ويعطي مساحة لتبادل الخبرات والتجارب بين الدول وهو ما يعزز الجهود المحلية والدولية للمضي في سبيل التنمية البشرية.

لقد قام محبوب الحق بتشكيل فريق عمل من مختلف التخصصات ذات الصلة، وكانت أعمال أمرتيا سن حول القدرات والعمليات، هي من وفرت الأساس النظري للمنهج الجديد، منهج يعرف التنمية البشرية بأنها توسيع قدرات وعمليات الأشخاص ليفعلوا ويكونوا ما يُقدرونه في الحياة، وقد أُعرب عن هذه الفكرة في تقارير التنمية البشرية بـ "توسيع الخيارات".[19] وإلى جانب متخصصين في بناء المؤشرات وتركيبها تم التوصل إلى وضع وتطوير عدة مؤشرات لقياس حالة التنمية البشرية على عدة أصعدة، استنادا إلى الإطار النظري الذي قدمه أمرتيا سن وخاصة مقاربته حول القدرات.

لقد برز تأثير أمرتيا سن على تطور المنهج الوضعي في التنمية البشرية من حيث التوضيح، توسيع المفاهيم الأساسية وأدوات القياس كما أدت أعماله إلى تناول مجالات جديدة مثل التحديات السياسية، التنمية المستدامة، المساواة بين النوعين، الفقر، الاستهلاك، حقوق الإنسان والديمقراطية والكثير من المواضيع ذات الصلة، كما كانت لأمرتيا سن برفقة أناند سودهير******* (Sudhir Anand) مساهمات في تطوير أدوات قياس التنمية البشرية ،[20] حيث قاما بتكوين:

- دليل التنمية البشرية (IDH): وهو دليل مركب يقيس متوسط الإنجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية، هي الحياة المديدة والصحية، المعرفة والمستوى المعيشي اللائق. ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:[21]

IDH=(مؤشر العمر المتوقع عند الولادة * مؤشر مستوى التعليم * مؤشر نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي)$^{3/1}$.

-دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة (IDHI): وهو عبارة عن دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة في الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية البشرية (العمر المتوقع عند الولادة، المعرفة والمستوى المعيشي اللائق). ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:[22]

$$IDHI = (I^{*}_{Santé}. I^{*}_{Education}. I^{*}_{Revenu})^{1/3} = \{(1- A_{Santé}). (1- A_{Education}). (1- A_{Revenu})\}^{1/3}. IDH$$

- دليل التنمية حسب الجنس (IDG): يقارن قيمة دليل التنمية البشرية محسوبة للنساء والرجال كل على حدة. وتشكل النسبة بين القيمتين دليل التنمية حسب الجنس (IDG). ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:[23]

$$IDH_{f} = (I_{Santéf}. I_{Educationf}. I_{Revenuf})^{1/3}$$
$$IDH_{m} = (I_{Santém}. I_{Educationm}. I_{Revenum})^{1/3}$$

- دليل الفوارق بين الجنسين (IIG): ويقيس الفوارق بين الجنسين في أبعاد: الصحة الإنجابية، التمكين والمشاركة في سوق العمل. ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:[24]

$$IIG = 1 - \frac{HARM\,(G_f, G_m)}{G_{\bar{f},\bar{m}}}$$

حيث أن:

$$HARM\,(G_f, G_m) = \left[\frac{(G_f)^{-1} + (G_m)^{-1}}{2}\right]^{-1}$$

حيث أن:

HARM: دليل التوزيع بالتساوي بين الجنسين؛

G: المتوسط الهندسي لمختلف أبعاد المؤشر.

$$G_{\bar{f},\bar{m}} = \sqrt[3]{\overline{Santé}.\,\overline{Empowerment}.\,\overline{LFPR}}$$

حيث أن:

LFPR: معدل المشاركة في سوق العمل.

- دليل الفقر متعدد الأبعاد(IPM): يحدد الحرمان المتعدد على مستوى الأسرة في التعليم والصحة ومستوى المعيشة. ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:[25]

$$IPM = H\,.\,A$$

حيث أن:

$$H = \frac{q}{n}$$

حيث أن:

q: هو عدد السكان الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد؛

n: هو العدد الإجمالي للسكان.

$$A = \frac{\sum_i^q c_i}{q}$$

حيث أن:

C_i: مستوى الحرمان الأسرة؛

q: هو عدد السكان الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد.

IV- الإسلام والتنمية البشرية :

تتبعث الرؤية التنموية في الإسلام من قضية الاستخلاف وفلسفته في العلاقة بين الإنسان والكون وخالقهما رب العالمين، وهو مفهوم يجمع بين التنمية الروحية والمادية[26]. فحسب المنظور الإسلامي فإن التنمية البشرية لا تنحصر في تطوير معارف الناس ومهاراتهم وقيمهم الاجتماعية فحسب، ولكن أيضا في جعلهم يكتسبون جوهرا أفضل. ولتحقيق ذلك يدعو الإسلام إلى إتباع منهج شامل للتنمية البشرية يستند إلى الحوافز المادية والروحية على حد سواء، يكون من نتائجه نمو الأفراد في مجال التعليم، المهارات، العمل، الصحة وكذا العقيدة والانضباط الأخلاقي[27].

وتعتبر العبودية لله سبحانه وتعالى في المنهج الإسلامي للتنمية البشرية، أعلى مؤشرات تقييم الأنشطة البشرية والإنجازات المحققة، استنادا لما جاء في القرآن الكريم[28] ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالِانسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾•، وتبين الشريعة الإسلامية أن معنى العبادة لا ينحصر في أداء الصلاة والزكاة، والإحسان والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر...، بل وأن خلافة الأرض، مسؤولية الإصلاح، المحافظة على شروط الحياة الجيدة، العمل والكسب وغيرها من الأعمال الصالحة

والمفيدة التي تؤدي إلى الحياة الطيبة،هي من أوجه العبادة. كما يشير القرآن الكريم إلى خلق البشر بكرامة وشرف ومنحهم المشيئة الحرة والتوجيه من الله تعالى ليتمكنوا من عبادته وأداء واجباتهم والوفاء بمسؤولية الأمانة.

ويتناول المنهج الإسلامي في التنمية البشرية أصل الإنسان وطبيعته الفطرية إذ يعتبر فهم الطبيعة البشرية أمرا حاسما في تحقيق التنمية البشرية. فهذا المنهج يعتبر الإنسان كائنا بشريا يتكون من جسم وعقل ونفس وعاطفة وروح، إلى جانب أنه كائن اجتماعي وأنه خليفة الله في الأرض، ولديه القدرة على التعلم والعمل والجدل. كما أنه جبل على العجلة والتسرع، وأنه حمل الأمانة، وغيرها من العناصر التي تشكل مفهوم الطبيعة البشرية في القرآن الكريم.[29]

تتكون الطبيعة البشرية من الصفات الفطرية والصفات المكتسبة حيث أن الأولى تنطوي على أنواع من التغيير لا يمكن للناس الفرار منها مثل مرحلة انتكاس الخلق ﴿وَمَنْ نُعَمِّرْهُ نَنكُسْهُ فِي الْخَلْقِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾••، أرذل العمر وهو سن الشيخوخة ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَتَوَفَّاكُمْ وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَىٰ أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾•••. أما الصفات المكتسبة فتشير إلى الميل الإيجابي للفرد نحو التغيير والتقدم الذي يقود إلى التنمية البشرية وفقا للمسار الصحيح (سبيل الرشاد)، كما يمكن أن يكون تغييرا سلبيا وفق معايير الشر والخطايا (سبيل الغي).[30] يقول تعالى: ﴿سَأَصْرِفُ عَنَ ايَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الَارْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ ءايَةٍ لَا يُومِنُوا بِهَا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِئايَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ﴾••••. إن فهم الطبيعة البشرية وفق الرؤية الإسلامية يساعد على تقدير القدرات الأصلية للإنسان من جهة وفهم الاحتياجات الإنسانية من جهة أخرى، وهو المفتاح لتحقيق تنمية بشرية سليمة.

V- منظور ابن خلدون في التنمية البشرية :

اعتبر ابن خدون أول من وضع الأسس الحديثة لعلم الاجتماع، كما كان له اهتمام بعلم الاقتصاد، وبالأخص مجال التلاقي بين هاذين العلمين أين نشأ مفهوم التنمية البشرية والذي يمكن اعتباره مفهوما اقتصاديا بخلفية اجتماعية.

V- 1- ابن خلدون وعلم الاقتصاد:

يسجل لابن خلدون الكثير من الإسهامات في الفكر الإنساني حيث أن أصل نظرية النمو الاقتصادي يعود إلى هذا المفكر العظيم، فقد سبق آدم سميث إلى نظريه القيمة في العمل، وكارل ماركس في العمل الضروري والعمل الفائض، ودافيد ريكاردو في اعتبار الذهب والفضة كسلعة وكوحدة ثابتة للقياس، كما ناقش ابن خلدون عدة مفاهيم اقتصادية كالقيمة، النمو، التوزيع، التنمية، المال، الأسعار، المالية العامة، التضخم الإيجار، فوائد التجارة، الاقتصاد السياسي. كما تطرقت أفكاره لتحليل العرض والطلب وعلاقتهم بالسعر، حساب الناتج المحلي الإجمالي، الفرق في الطلب بين بلدين مختلفين كأساس لقيام تجارة دولية، احتياجات الناس، الإنفاق الحكومي، المتغيرات التي تؤثر على الطلب الكلي، ندرة المنتج تكلفة الإنتاج، والمتغيرات التي تؤثر على العرض الكلي.[31]

كما كان ابن خلدون أول عالم يربط الأوامر الدينية بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية، النمو الاقتصادي، التنمية، الإيرادات الضريبية والنمو السكاني، من خلال مؤلفه "المقدمة"، بينما لم تظهر هذه العلاقة في الأدبيات الاقتصادية الأخرى إلا في أواخر القرن 18م، حيث اعتقد ماكس فايبر******** (Max Weber 1864- 1920) أن الدين يلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية وقام بتحليل دور البروتستانتية على اقتصاديات أوروبا خلال حقبة التصنيع. وحديثا ظهرت دراسات تناقش فكرة أن الاقتصاد من المساءل الدينية، من بينها دراسة Welch Patrick j & Mueller J J (2001) ودراسة 32.Rachel M McCleaey & Robert j Baroo (2006)

V- 2- أفكار ابن خلدون في التنمية البشرية:

لم يرد مصطلح "التنمية البشرية" في أعمال ابن خلدون بشكل مباشر وصريح،غير أن هذا المفكر، اهتم بمناقشة العديد من معانيه طبيعته، مظاهره، دوافعه، آثاره، معوقاته وعلاقته بالدولة وبالسياق العام للتجمع البشري الذي وصفه

باسم **العمران**♦. لقد أسس ابن خلدون أطروحته في التنمية البشرية وفق وجهة نظر العقيدة الإسلامية، لاسيما فيما يتعلق بجوهر البشر، مسؤولياتهم والظروف الاجتماعية، وهو يضع الناس كهدف نهائي لعملية التنمية ويركز على مفهوم الطبيعة البشرية المتعلق بما يمكن أن يفعله البشر أو ما يختارونه ليكونوا عليه وذلك حسب استعداداتهم، ميولاتهم، معارفهم ومهاراتهم.[33]

تتميز أطروحة ابن خلدون في التنمية البشرية بطابعها المتعدد التخصصات وديناميكية التحليل، إذ يربط بين مختلف المتغيرات الهامة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية بما في ذلك السلطة، المعتقدات قواعد السلوك، الناس، الثروة، الموارد، التنمية والعدالة، حيث أن كل متغير يؤثر على بقية المتغيرات ويتأثر بها، حيث يرى ابن خلدون أن:[34]

- قوة السلطة (الملك) لا تتحقق إلا من خلال تنفيذ الشريعة؛
- الشريعة لا يمكن ضمان تنفيذها إلا من خلال صاحب السلطة (الملك)؛
- السلطة لا تكتسب قوة إلا من خلال الشعب (الناس)؛
- الناس لا يمكن أن تستمر إلا من خلال الثروة (المال)؛
- الثروة لا يمكن الحصول عليها إلا من خلال العمارة (التنمية)؛
- التنمية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال العدالة (العدل)؛
- العدل هو الميزان (المعيار) الذي سيقيم به الله الناس؛
- ويتم شحن السلطة بمسؤولية العدالة المحققة.

والشكل (1) يوضح ترابط هذه المتغيرات ببعضها البعض.

الشكل (1): نموذج ابن خلدون في التنمية البشرية

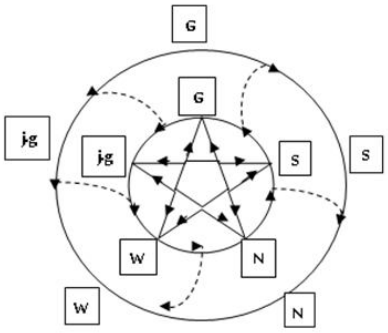

المصدر: Abdul Ghafar Ismail & Al, Ibn Khaldoun's thought on sustainable development, international conference of global Islamic studies, 2014, p 166.

حيث أن:

G: السلطة السيادية(الحكومة)؛ S: المعتقدات والشريعة؛

N: الناس؛ W: الثروة أو الموارد؛

g: التنمية؛ J: العدالة

يرى ابن خلدون أن قوة الدولة و المجتمع وكذا الاقتصاد تعتمد على دعم الناس، ودعمهم يعتمد على مستوى معيشتهم، ومستوى معيشتهم يعتمد على حصولهم على الثروة، في حين أن الحصول على الثروة يعتمد على مشاركة الناس في التنمية، والمشاركة في التنمية تتطلب عدالة الفرص والعدالة تقوم على المبادئ القانونية والأخلاقية.

V- 2- 1- مركز الناس (N) في التنمية البشرية:

الناس هم مركز تحليل ابن خلدون لأن صعود أو سقوط الحضارات يعتمد بشكل وثيق على رفاه أو بؤس الشعب، ليس من الجانب الاقتصادي فحسب وإنما كذلك من الجوانب الأخلاقية، المؤسسية، النفسية، السياسية، الاجتماعية والديمغرافية، وهذا من خلال عملية سببية دائرية تمتد على مدى فترة طويلة الأجل، هذا التركيز على الإنسان يتماشى مع التعاليم القرآنية،[35] إذ ورد قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾،••••• -وكذا قوله تعالى ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ ايْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾••••••.

V- 2- 2- دور التنمية (g) والعدل (j):

إذا كان الناس في مركز التحليل فإن التنمية والعدالة هي المتغيرات الأكثر أهمية في الدائرة السببية، والتنمية في نموذج ابن خلدون لا تشير إلى النمو الاقتصادي فقط بل إنها التنمية البشرية الشاملة، فكل متغير يثري بقية المتغيرات (W, j, g, S, N, G) ويساهم في تحسين الرفاهية وسعادة الناس، ولا يمكن أن تتحقق التنمية فقط عن طريق المتغيرات الاقتصادية وحدها بمعزل عن القطاعات غير الاقتصادية في المجتمع، فالتنمية تحتاج إلى الدعم الأخلاقي، الاجتماعي، السياسي والديمغرافي، وإن لم يتوفر هذا الدعم فلن يكون للتنمية من نتائج، وحتى وإن حققت نتائج فهي لن تكون مستدامة. كما أن التنمية لا يمكن أن تتحقق من دون عدالة، هذه الأخيرة أيضا لا يجب تصورها في معناها الاقتصادي الضيق بل في جميع مجالات الحياة.[36] إذ يرى ابن خلدون أن الظلم (اللاعدالة) لا يتمثل في أخذ المال فقط أو الممتلكات من أصحابها من دون وجه حق، بل إن فرض أمر غير مطلوب من الشريعة على أحد ما هو من الظلم، وكذا حرمان الناس من حقوقهم المختلفة. ومن أكثر أنواع الظلم تدميرا للتنمية هو الفرض غير المبرر للمهام على الناس وإخضاعهم للعمل القسري، حيث يؤثر الظلم سلبا على الكفاءة، الابتكار وروح المبادرة لدى الأفراد.[37]

والعدالة بالنسبة لابن خلدون لا يمكن تحقيقها دونما **عصبية**♦♦ والتي توفر الحماية للفرد وتجعل الدفاع المشترك ممكننا وكذا تسوية الخلافات وخلق الثقة المتبادلة والتعاون، والذي بدونهما لا يمكن تعزيز تقسيم العمل والتخصص والذي هو ضروري لتسريع التنمية في أي اقتصاد.[38]

V- 2- 3- دور الشريعة(S) والحكومة (G):

يتطلب تنفيذ العدالة وجود قواعد معينة، وجميع المجتمعات لديها هذه القواعد والتي أساسها القانون والقيم الأخلاقية، وفي المجتمع الإسلامي أساسها الشريعة، حيث أن الأصل الإلهي لهذه القواعد يساعد في تعزيز قبولها والامتثال لها، ويؤدي ذلك إلى تماسك المجتمع والحد من السلوك الضار اجتماعيا وضمان تحقيق العدالة وتعزيز التضامن والثقة المتبادلة بين الناس وبالتالي تعزيز التنمية. إلا أن الشريعة تقدم قواعد السلوك فقط ولا يمكن تنفيذها، بل إن ذلك يقع على عاتق السلطة السياسية (الحكومة) لضمان الامتثال من خلال الحوافز والروادع، كما يرى ابن خلدون أن دور الدولة يتمثل في الدفاع والحفاظ على القانون والنظام، ضمان العدالة وتنفيذ العقود، إزالة المظالم، تلبية الاحتياجات، وبصفة عامة من واجب الدولة القيام بكل ما يساعد الناس على الاستمرار في أعمالهم المشروعة على نحو أكثر فعالية ومنعهم من ارتكاب تجاوزات وظلم بعضهم البعض. ويرى كذلك أنه من غير المرغوب أن تتدخل الدولة مباشرة في النظام الاقتصادي لأن ذلك سيحد من فرص وأرباح الناس وكذا تقليل عائدات الدولة من الضرائب.[39]

V- 2- 4- دور الثروة (W):

حسب ابن خلدون فإن الثروة توفر الموارد اللازمة لضمان العدالة والتنمية والأداء الفعال للحكومة ورفاه جميع الناس، ولا تعتمد الثروة على توفر الذهب والفضة، بل على الأنشطة الاقتصادية وكبر السوق والحوافز والتسهيلات التي تقدمها الدولة، وكلما زاد النشاط كان هناك دخل أكبر مما يساهم في تحقيق وفورات أكثر وزيادة الاستثمار وهذا بدوره يقود

إلى مزيد من التنمية والثروة. ويرى ابن خلدون كذلك أن الثروة لا تنمو عند اكتنازها وبدلا من ذلك فإنها تنمو وتتسع عندما يتم صرفها لتحقيق رفاه الشعب وإعطائهم حقوقهم وإزالة معاناتهم.[40]

VI- نقاط التلاقي والاختلاف بين المنهجين الوضعي والإسلامي في التنمية البشرية :

من خلال ما تم عرضه حول إشكالية التنمية البشرية في المنهجين الوضعي والإسلامي، يمكن الوقوف على أهم نقاط الالتقاء ونقاط الاختلاف التالية:

VI- 1- نقاط التلاقي بين المنهجين الوضعي والإسلامي حول التنمية البشرية:

انطلاقا من تحليل مفهوم ومبادئ التنمية البشرية في المنهجين الوضعي والإسلامي، يمكن الوقوف على جملة نقاط التقاء المنهجين، لعل أهمها:

- كلا المنهجين يعتبران الإنسان محور التنمية بكونه الفاعل فيها والمستفيد منها، ويظهر ذلك في المنهج الوضعي من خلال تعريف التنمية البشرية بأنها "تنمية الناس بالناس ولأجل الناس"، ويظهر ذلك جليا من خلال تركيز أمرتيا سن في تحليله على كيفية تحقيق رفاه الناس بالاعتراف بقدراتهم على انجاز ما يجدونه قيما في نظرهم، بالإضافة إلى ضرورة توفر إمكانيات الوصول لكل الناس من أجل الاستفادة من ثمار التنمية بشكل منصف؛ وكذلك الأمر في المنهج الإسلامي إذ يعتبر الناس هم الفاعلون والمسؤولون عن رفاهيتهم وطيبة حياتهم، وقد ورد ذكر ذلك في عدة آيات من القرآن الكريم مثل قوله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ ﴾•••••••، ويضع ابن خلدون هو الآخر الناس في مركز تحليله إذ يعتبر أن صعود أو سقوط الحضارات يعتمد بشكل أساسي على رفاه أو بؤس الناس، وأن حسن معيشة الناس لا يتحقق إلا بالعمل ومشاركتهم في التنمية، كما يؤكد كذلك على عدم إخضاع الناس للعمل القسري ضد رغبتهم لما له من أثر سلبي على التنمية البشرية.
- كما يتفق المنهجان على أن النمو الاقتصادي ما هو إلا وسيلة لتحقيق التنمية البشرية وليس غاية في حد ذاته، فالمنهج الوضعي قد أثبت أن تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية ليس دليلا كافيا على رفاه الناس، بل يجب كذلك مراقبة مستويات الصحة، التعليم والعدل الحرمان والتوزيع وغيرها من جوانب الحياة. وفي هذا الصدد يرى أمرتيا سن أنه لا يكفي توفير الموارد الأساسية للناس حتى يتمكنوا من تحقيق الرفاه وأن التركيز على النتائج المحققة بدلا من التركيز على مدى رضا الناس عما يفعلونه ليس معيارا كافيا لقياس مدى تحقيق التنمية. وللحكم على مستوى رفاه الناس لابد من الانطلاق مما يستطيع الأفراد تحقيقه فعلا، وعملهم لأشياء يكون لهم سببا لتقديرها، كمشاركتهم في الحياة المدنية والسياسية. وكذلك من وجهة نظر إسلامية فإن النمو الاقتصادي ما هو إلا جزء من عملية أشمل تضم نمو معارف الناس، ونمو مهاراتهم، وقيمهم الاجتماعية، وغيرها من جوانب الحياة البشرية. ويشير ابن خلدون في هذا الإطار إلى أن التنمية البشرية لا يمكن أن تتحقق بواسطة المتغيرات الاقتصادية فقط وبمعزل عن باقي متغيرات القطاعات غير الاقتصادية، فتحقيق التنمية البشرية الشاملة يتطلب دعما أخلاقيا، اجتماعيا، سياسيا وديمغرافيا.
- من جهة أخرى، يعتبر العدل في كلا المنهجين العمود الفقري للتنمية البشرية، فحسب المنهج الوضعي، تؤدي العدالة التوزيعية إلى تمكين الناس من الوصول إلى الفرص والنتائج، وإنصاف من يعانون من فرص غير متكافئة بسبب مختلف العقبات التي يواجهونها، وبذلك تكون المعاملة التفضيلية لهم وجها من أوجه العدل، حيث يعتبر أمرتيا سن أن عدالة توزيع الفرص تتيح للأفراد إمكانية اختيار نوع الحياة التي يرغبون بها وأن غياب العدالة من شأنه أن يكون سببا في حدوث المجاعات في صفوف الطبقة العريضة من المجتمع بينما خزائن الأقلية مملوءة؛ من الجانب الأخر، فان العدل في المنهج الإسلامي يعتبر ركيزة أساسية لتحقيق التنمية البشرية. فحسب ابن خلدون، فإن غياب العدل يعتبر من أكبر عوائق التنمية، واللاعدل لا يكون بأخذ ممتلكات الغير فحسب، وإنما كذلك بإجبار الناس على القيام بعمل ضد رغبتهم وبدون تكليف شرعي وحرمانهم من حقوقهم المعنوية، فإن ذلك يعتبر من أكبر معيقات التنمية، إذ يقيد الابتكار وروح المبادرة لدى الأفراد.

VI- 2- نقاط الاختلاف بين المنهجين الوضعي والإسلامي حول التنمية البشرية:

من خلال عرض نظرة المنهجين الوضعي والإسلامي يمكن إيراد أهم نقاط التمايز بين المنهجين:

- يستند المنهج الإسلامي في التنمية البشرية إلى الدعامة المادية والدعامة الروحية، فإلى جانب المكاسب المادية التي يجنيها الإنسان من عملية التنمية لابد أن يرافق ذلك بارتقاء روحي يقربه من خالقه عز وجل ويضفي السلام على علاقته بالكون وكل موجوداته بصفته المستخلف في الأرض، في حين أن المنهج الوضعي قائم على أساس مادي مع الاهتمام ببعض الجوانب الأخلاقية المتعلقة بالتعاون والتشارك واحترام حقوق الإنسان، إلا أنها تظل أكثر الجوانب صعوبة في التطبيق كونها تفتقد للحافز الروحي ويتم إخضاعها للقوانين الوضعية.
- يركز المنهج الوضعي في تقييم التنمية البشرية على مدى تحقيق رفاه الإنسان بالوقوف على حصيلة التنمية من خلال استعمال مجموعة من المؤشرات والأدلة التقنية المطورة، بينما يتخذ المنهج الإسلامي مؤشرا من نوع آخر لقياس مدى تحقيق التنمية البشرية، وهو مقياس لا يتعلق بالمستويات الدولية أو الإقليمية والوطنية، ولكنه يتعلق بكل فرد على وجه البسيطة، ألا وهو مؤشر العبودية لله، وهو مقياس روحي لإنجازات الناس ومساهمتهم في التنمية البشرية لجعل حياتهم وحياة غيرهم حياة طيبة عن طريق الالتزام بما أمر الله عز وجل وتجنب ما نهى عنه في كل عمل يقومون به، وبتحقيق ذلك يكون عملهم عبادة لله ومنتهى الهدف من حياتهم، كما جاء في القرآن الكريم بقوله تعالى﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾••••••••.
- يعتبر فهم الطبيعة البشرية في المنهج الإسلامي ضرورة لا غنى عنها من أجل تحقيق التنمية البشرية، لأن ذلك يساعد على تقدير القدرات الأصلية للإنسان من جهة وفهم الاحتياجات الإنسانية من جهة أخرى، ووفق الرؤية الإسلامية فالإنسان كائن ذو جسم وعقل وعاطفة وروح، وهو اجتماعي بطبعه، منحه الله تعالى قدرات فطرية، بالإضافة إلى القدرات المكتسبة، وجعله مسيرا في أمور ومخيرا في أخرى، وبهذا يسهل تحديد مسؤوليات الناس ونطاق تفاعلهم وخياراتهم. بينما يختلف الأمر في المنهج الوضعي حيث يعتبر أن نطاق قدرات البشر لا نهائي، وأن القيمة التي يوليها كل فرد لكل قدرة قد تختلف من شخص إلى آخر، فالتقدير يؤول للفرد وهو حر تماما في الاختيار بين ظروف المعيشة المختلفة.

VII - خلاصة :

من خلال معالجة موضوع التنمية البشرية بين المنهجين الوضعي والإسلامي في ظل المنظور الفكري لكل من أمرتيا سن وابن خلدون، وبعد الوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بين المنهجين، يتضح أنه وبالرغم من وجود نقاط اختلاف إلا أن المنهجين لا يتعارضان بالشكل الذي ينفي احدهما الآخر، فإلى جانب نقاط الاختلاف توجد العديد من نقاط الالتقاء بين المنهجين، ولعل أهمها هو أن كلا المنهجين يتفقان حول الفكرة الجوهرية للتنمية البشرية ألا وهي اعتبار الإنسان غاية التنمية ووسيلتها في نفس الوقت. كما يمكن للمنهجين أن يتكاملا في بعض الجوانب كجانب القياس مثلا، فبينما يعتمد المنهج الإسلامي مقياسا روحيا لتقييم التنمية البشرية، فإن المنهج الوضعي يعتمد مجموعة من المؤشرات التقنية المطورة، وسيكون من الأفضل لو تم دمج المقياسين والأخذ بكليهما، إذ لا غنى عن المقاييس المادية في تقييم الانجازات في مجال التنمية البشرية، كما أن المقياس الروحي قد يحل إشكالية القياس بالنسبة لبعض جوانب التنمية البشرية ذات الطابع الأخلاقي والقيمي.

إن معالجة المنهج الإسلامي للطبيعة البشرية على أنها تتكون من جسم وعقل وعاطفة وروح، يجعل من أساس التنمية البشرية قائما على دعامتين مادية وروحية، وهو أمر غير وارد في المنهج الوضعي للتنمية البشرية، ولو أخذت هذه الرؤية الإسلامية بعين الاعتبار لساهمت في إيجاد الحلول لعدة قضايا في التنمية البشرية،التي عجز التشريع الوضعي على

تنفيذها والتحكم فيها. كما أن فهم الطبيعة البشرية وفق الرؤية الإسلامية يساعد على تقدير القدرات الأصلية للإنسان من جهة وفهم الاحتياجات الإنسانية من جهة أخرى.

- الإحالات والمراجع :

*أمرتيا سن (1933) عالم اقتصاد وفيلسوف هندي، له عدة إسهامات حول اقتصاد الرفاه، نظرية الخيار الاجتماعي، العدالة الاجتماعية والاقتصادية، ونظريات حول المجاعات، ومؤشرات قياس الرفاه في الدول النامية. حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عن أعماله حول الرفاه.

**ابن خلدون (1332-406) عالم وفيلسوف عربي مسلم، يعتبر مؤسس علم الاجتماع وأول من وضعه على أسسه الحديثة، كما اهتم بالتاريخ والاقتصاد والسياسة وتوصل إلى نظريات حول قوانين العمران ونظرية العصبية وبناء الدولة وأطوار عمارها وسقوطها، من أشهر مؤلفاته كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، يتكون من سبعة مجلدات أشهرها المقدمة.

[1]. Sakiko.Fukuda-Parr (2003), **the human development paradigm (operationalizing Sen's ideas on capabilities),** feminist economic 9(2-3), p.305, 308.

[2]. Idem

***محبوب الحق (1934-1998) عالم اقتصاد باكستاني، يعتبر مرجعا بامتياز في فكر التنمية الدولية، فهو المنشئ والمهندس الرئيسي لتقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة، اهتم بنظريات تطور المجتمع الإنساني.

[3]. Sabina Alkire & Séverine Deneulin (2009), **Introducing the Human Development and Capability Approach**, international research center, London: earthscan, p 6,7.

[4]. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2010)، **تقرير التنمية البشرية 2010 (الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية)**، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 66.

[5]. Deneulin.S, Shalani.L (2009), **an introduction to the humain development and capability approch(freedom and agency),** London: Earthscan , p.30.

****جون راولز(1921-2002) فيلسوف أخلاقي وسياسي وهو من أهم منظري ومؤسسي الليبرالية الاجتماعية، له عدة أعمال أهمها نظرية العدالة، الليبرالية السياسية، قانون الجماعات البشرية والعدالة كإنصاف.

[6]السيد نصر الدين السيد (2013)، **الثقافة العلمانية (هكذا تحدث أمرتيا سن)**، الحوار المتمدن 1 (4015)، على الخط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=347388 ، (تاريخ الزيارة: 2016/08/15).

[7]. أمرتيا سن (2004)، **التنمية حرية**، ترجمة شوقي جلال، سلسلة علماء المعرفة للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب– الكويت(303)، الكويت: مطابع السياسة، ص10.

[8]. نفس المرجع، ص 77.

[9]. Fanny Le Morellec (2014), **l'approche par les capabilités un nouvau cadre pour l'analyse de l'accessibilité universelle (application à la mobilité des personnes vieillissantes)**, thèse de doctorat, architecture aménagement de l'espace, France : conservatoire national des arts et metiers, p. 27.

*****رونالد دوكرين (1931- 2013) فيلسوف ومحامي أمريكي، أستاذ القانون والمحاماة، يعتبر من أهم المساهمين في مفهوم العدل والإنصاف من خلال نظريته " القانون كنزاهة".

******جيرمي بنتام (1748- 1832) عالم قانون وفيلسوف انجليزي، ومصلح قانوني واجتماعي، ومنظر رائد في مفهوم النفعية والعديد من المواضيع كالحرية الاقتصادية، الفائدة والفصل بين الكنيسة والدولة.

[10]. Idem.

[11]. Alexandre Bertin (2008), **L'approche par les capabilités d'Amartya Sen (une voie nouvelle pour le socialisme libéral)**, France : cahiers GREThA (09), p.07.

[12]. Alexandre Bertin (2008), op.cit., p. 7.

[13]. أمرتيا سن(2010)، مرجع سابق، ص 339.

[14]. Deneulin.S, Shalani.L(2009) , op.cit., p. 11.

[15]. RajaonaDaka Karen & Dubois Jean-Luk (2008), **l'intérêt de l'approche par les capabilites pour le développement socialement durable**, culture managériale du *XIX*éme siècle, business ethics(202), p. 24.

[16]. Idem

[17]. أمرتيا سن (2010)، مرجع سابق، ص 331.

[18]. Sakiko.Fukuda-Parr (2003), op.cit., p. 302, 303.

[19]. Idem

******* سودهير أناند: هو خبير في الاقتصاد الجزئي للتنمية، تتصب أعماله حول عدم المساواةوالفقر ونقص التغذية والتنمية البشرية واقتصاد الصحة وقياس التفاوت الاقتصادي، وهو خبير لدى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

[20]. Idem

[21] Conseil National Economique et Social, le Programme des Nations Unies pour le Développement, **Rapport national sur le développement humain**, Algérie, 2006 : p.p 92,93

[22] United National Development Programme, **Technical notes**, human development report 2015 (work for human development), p 4, in the website :http://hdr.undp.org , 01/11/2020

[23]Idem, p.p 5, 6.

[24]برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2010 (الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية)**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2010، ص 224.

[25] United National Development Programme, **Technical notes**, op.cit., p9

[26]. أشرف محمد دوابة (2007)، **التنمية البشرية من منظور إسلامي**، بحث مقدم للملتقى الدولي الثالث حول: واقع التنمية البشرية في اقتصاديات البلدان الإسلامية، الجزائر: جامعة الجزائر، ص 4.

[27]. Salah Ben Tahar Machouche (2015), **An Islamic view of human development: special reference to Abdul Rahman Ibn Khaldoun**, EJBM-Special Issue :Islamic Management and Business 7(16), p. 53.

[28]. Idem

• القرآن الكريم، سورة الذاريات، الآية 56، برواية ورش عن نافع.

[29]. علي صالح العش (2017)، **التنمية البشرية في الإسلام والقدوة**، مصر: جامعة الأزهر، ص.ص 5،7.

•• القرآن الكريم، سورة يس، الآية 67، برواية ورش عن نافع.

••• القرآن الكريم، سورة النحل، الآية 70، برواية ورش عن نافع.

[30]. Salah Ben Tahar Machouche (2015), op.cit., p.p 53, 54.

•••• القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية 146، برواية ورش عن نافع.

[31]. Mohammad Haji (2010), **Principles of sustainable development in Ibn Khaldoun's economic thought**, maloujsian journal of real estate 05(01), p. 05.

******** ماكس فايبر (1864- 1920) عالم ألماني في الاقتصاد والسياسة، أحد مؤسسي علم الاجتماع الحديث ودراسة الإدارة العامة في مؤسسات الدولة. وهو من أتى بمفهوم البيروقراطية.

[32]. Abdul Ghafar Ismail & Al (2014), **Ibn Khldoun's thought on sustainable development**, international conference of global Islamic studies, p. 166.

♦وهو السكن والنزول في بلد ذي حدود ويرأسه أمير، إذ لا تصح حياة الإنسان وبقاؤه إلا إذا تعاون مع غيره من البشر في إطار من العمران، والعمران منه ما يكون بدويا ومنه ما يكون حضريا، راجع: عبد الرحمان ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ج 01، الطبعة الأولى، دار يعرب، دمشق، 2004، ص 132.

[33]. Salah Ben Tahar Machouche (2015) ,op.cit., p. 54.

[34]. Abdul Ghafar Ismail & Al (2014), op.cit., p. 167.

[35]. Umer Chapra (2006), **Ibn khaldoun's theory of devlopement (does it help explain the how performance of the present-day Muslim world?)**, the journal of socio economic 37, p. 6.

••••• القرآن الكريم، سورة الرعد، الآية 11، برواية ورش عن نافع.

•••••• القرآن الكريم، سورة الروم، الآية 40، برواية ورش عن نافع

[36] Abdul Ghafar Ismail & Al (2014), op.cit., p.168.

[37]. عبد الرحمان ابن خلدون(2004)، **مقدمة ابن خلدون ج 02**، الطبعة الأولى، دمشق: دار يعرب، ص 478.

♦♦تترجم العصبية بالتضامن الاجتماعي، شعور الجماعة، التماسك الاجتماعي، كما تعرف برأس المال الاجتماعي أو البنية التحتية الاجتماعية. راجع: Umer Chapra(2006) , op.cit., p. 8

[38]. Umer Chapra(2006) , op.cit., p.7.

[39]. Idem., p.8.

[40]. Idem

••••••• القرآن الكريم، سورة الرعد، الآية 11، برواية ورش عن نافع.

•••••••• القرآن الكريم، سورة الذاريات، الآية 56، برواية ورش عن نافع.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

عمار عماري، نجوى بن عويدة ، (2021) **التنمية البشرية بين المنهج الوضعي والمنهج الإسلامي** دراسة مقارنة بين منظور أمرتيا سن وابن خلدون ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 13 (01)/ 2021، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 341-356.